SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı: Süleymaniye
Yeni Kayıt No: 1049/11
Eski Kayıt No: 292.3 (05)=927

بسم الله الرحمن الرحيم ومنك العون يا كريم

قال في المواقف التابع من التعريفات العلم هو المختار انه صفة توجب تميزاً بين
المعاني لا يحتمل النقيض قال بعض الافاضل في هذا المقام ابحاث الاول
ان التعريف غير منعكس لخروج التصور المتعلق بالمحسوسات مع انه يسمى
علماً في جميع الاستعمالات يقال علمت زيداً وايضاً لا ينكر من انكر كون الاحساس
علماً كون المحسوسات معلومة متصورة فلا يكون ما ذكره مختاراً بحسب نفس الامر
ولا بحسب ما يقتضيه اعتراف المعرف من كون المحسوسات متصورة اقول
ان من انكر كون الاحساس علماً فان اعترف بكون المحسوسات معلومة متصورة
لكن لا دليل يدل قطعاً على كونها معلومة بعد الاحساس وكذا قال المص
في المقصد الخامس من مباحث العلم انما يصح استدلال الجمهور ان لو امكن
العلم لمتعلق الادراك الحسي بطريق آخر وهو باطل لان الحس لا يتعلق
الا بالجزئيات من حيث خصوصياتها ولا سبيل الى ادراكها من هذه الجهة
سوى الحس وقال ان رح فان قلت نحن نعلم ان في الجسم الفلاني لوناً
جزئياً مخصوصاً علماً تاماً ثم ندركه بالبصر فنجد تفاوتاً ضرورياً فقد صح
امكان ان يتعلق به الادراك الحسي قلت هذا غلط نشأ من عدم
الفرق بين ادراك الجزئي على وجه الجزئي وبين ادراكه على وجه كلي وذلك
لا يخفى على ذي مسكة انتهى كلامه يريد ان ادراك الجزئي على وجه كلي هو
ادراك كليته الذي ينحصر في ذلك الجزئي وهو بهذا الاعتبار من المعاني
لا من الاعيان فكون المحسوسات معلومة عند من ينكر كون الاحساس علماً انما
هو بهذا الاعتبار ومن انصف من نفسه وصفا عن شوائب التعليل يجد
من نفسه ان تعلق العلم بالاعيان من حيث خصوصياتها لا يزيد على هذا

هذا القدر الثاني ان ما ذكره المص وان رجح في بعض مصنفاتها يدل على
ان المراد بالتميز ما به الانكشاف وانه في التصديق هو الايقاع والانتزاع
وفي التصور الصورة المطابقة وهو يقتضي ان لا يكون التعريف مطرداً
اذ لا يشتمل النظر الصحيح ونوجه العقل الذي يحصل البديهيات بعده
عادة من غير استعانة بامر آخر واستعمال الحواس في المحسوسات
فانا نعلم علماً ضرورياً ان النظر الصحيح مما يوجب الايقاع في مثل
قولنا العالم حادث ولا يتوقف ذلك الايقاع على امر آخر توجيه النظر
وكذا الالتفات في مثل قولنا الواحد نصف الاثنين وكذلك اذا
استعملت الباصرة في المرئيات فان هذا الاستعمال مما يوجب حصول
صورة المرئي فينا ولا يتوقف الى امر آخر يوجبه غير ذلك الاستعمال
اقول لا شك ان تصورهما من افراد المحدود فلا بد وان يشتمله التعريف
فهو صفة يوجب تميزاً هو الجزم باللزوم بينهما وكذا استعمال الحواس
في المحسوسات اعني الاحساس صفة موجبة للتميز وهو الصورة داخلة
في التعريف عند الشيخ وخارجة عنه بتقييد المعاني عند غيره واما النظر
الصحيح فنبني على مقدمة هي ان موجب تلك الصفة جعل محلها مميزاً
للمتعلق اي جعلها بحيث يلاحظ مدركاتها وتميزها عما سواه والموجب
الاولى للنظر هو تلك الصفة اعني العلم وبواسطة تلك الصفة
يوجب كون محلها مميزاً لمدركاتها والمراد هو السبب القريب
كما يستعان به في مواضع كثيرة وكذا الكلام في توجه العقل والقول
بان النظر الصحيح يوجب الايقاع من غير توقف على امر آخر
توجيه راجع الى قول ان رح ويلزم من ذلك ان لا يكون الاثبات

دالنفي علما بل مايوجبها كما سيذكر في الشبهة الثامنة ومعناه على ما صرح به
بعض الافاضل وليس لنا صفة توجبها فهذا مما يوض به الشارح وعده
محذور الثالث انه صرح في حواشيه شرح المختصر ان التميز في التصورات
هو الصورة المطابقة ويرد عليه انه غير مطابق لمذهب ارباب هذا التوقف
النافين للوجود الذهني وحصول صورة فليس صحيحا في نفسه وايضا
لا يشتمل التوقف في علم الله تع والا يلزم من تعدد التميزات الغير المتناهية
حصول صورة غير متناهية في ذاته فيلزم التسلسل الباطل المتفق عليه في
صورة علمه بالنسب الغير المتناهية التي يكون احد المنتسبين نسبة
كثبوت الثبوت وثبوت ثبوت الثبوت الى غير النهاية اقول
ان الصورة يطلق على المعنيين الاول كيفية يحصل في العقل هي آلة
مرآة لمشاهدة ذي الصورة كما اشار اليه قدس سره ههنا بقوله فالتميز
ههنا هو تلك الصورة اذ بها يمتاز وينكشف الماهية الانسانية عند
النفس واما هو المعلوم المتميز بواسطة تلك الصورة في الذهن قال
قدس سره وهو مبني على ان المرتسم في العقل من الاشياء ليس
ماهياتها بل صورها واشباحها المخالفة لماهياتها كما ذهب اليه جمع
وليس بشيء اذ يلزم ان لا يكون للاشياء وجود ذهني الا بتاويل
مجازي وفيه دلالة على ان هذا المحذور انما يلزم بالنسبة الى من يقول
بالوجود الذهني دون من لا يقول به فهو عنده الماهيات واشباحها
لا انفسها اذ لا ضرورة داعية عليه فلا يلزم القول بالوجود الذهني
وانما يلزم ذلك ان لو كان الموجود في العقل نفس الماهية على انه يجوز
ان يكون هذا من قبيل التعبير عن التميز الحاصل لما هو المشهور المألوف

وهو الصورة توضيحا لا اعترافا بالوجود الذهني ولا فساد فيه واما
فساد التعليل المذكور في خروج علم الله تعالى عن التوقف فمما لا يخفى و
ذلك لان التسلسل الباطل بالاتفاق هو ما ضبطه الوجود كما سيأتي
وسيأتي في الموقف الخامس واجاب عنه المص بانه تسلسل
في الاضافات لا في امور موجودة لان العلم من قبيل الاضافة
والتعلق عندنا والتسلسل في الاضافات غير ممتنع كما مر غير مرة و
ايضا المذهب انه تعالى عالم بالجميع واجبا او ممكنا او ممتنعا اذ
لا يفوت عن علمه شيء وعلى ما ذكر هذا القائل يلزم ان لا يعلم البعض
كما ذهب اليه بعض المخالفين تربة الرابع ان في حمل التميز على ما به
الانكشاف الذي حصل في التصور صورة وفي التصديق ايقاعا
وانتزاعا حمل اللفظ على خلاف ما هو المتبادر اذ المتبادر من التميز
معنى الانفتاح والانكشاف حيث قال اي يجعلها بحيث يلاحظ
مدركاتها وتميزها عما سواها ولا قرينة صارفة عن معناه المتبادر
ههنا اقول الانفتاح والانكشاف اي اتضاح المتعلق وانكشافه
للمحل انما هو معنى التميز اللازم على صيغة التفعل كما في التوقيف
الآلة للعلم وهو انه تميز المعلوم عند العالم لا معنى التميز المتعدي
وهو التفصيل كما في التعريف المختار وابعد من هذا تأييد
كلامه بقول الشارح اي يجعلها بحيث يلاحظ مدركاتها ويميزها
عما سواها تأييد بما ينافيه ويدل صريحا على خلاف مراده فانه
معنى التميز والكشف والايضاح لا معنى التميز والانكشاف والانفتاح
الخامس ان تقييد الايجاب بالعادي يخرج علم الله تعالى ومع ذلك

لقوله طابق كنهه اذ الظاهر انه حمل التميز ههنا على معنى الانفتاح و
الانكشاف حيث قال اى يجعلها بحيث الى لا شبهة ان العلم
مما يوجب انكشاف المعلوم ايجابا حقيقيا عند الكل اذ لا يجوز عاقل
حصول علم بلا اقتضاء الانكشاف معلومه اذ ليس العلم الا حالة
انكشافية فكيف يجوز عاقل عدم اقتضائها للانكشاف حقيقة بل
عادة وكيف يقول من له تلك الحالة بان الانكشاف مستند الى
امر آخر غير تلك الحالة فانه يؤدي الى تجويز حصول العلم من حيث
هو بدون الانكشاف والقول باستناد الكل الى الباري لا ينافي
بان جميع الاشياء اعتباريا كان او ممكنا مستند اليه تعالى لان من قال
باستناد الكل الى الباري ابتداء انما يقول باستناد الممكنات
الموجودة دون غيرها من الامور الاعتبارية اللازمة للاشياء كا
لامكان ونحوه ولا شك ان التميز بالمعنى المذكور ليس من الممكنات
فلا يلزم من استناده الى العلم مخالفة القول باستناد الكل
اليه تعالى ابتداء فلا يحتاج في تحقيق هذا التعريف الى ان يخرج الايجاب
عن معناه الظاهر والحقيقة الى العادي اقول اشار بتقييد الايجاب
بالعادي الى ما سيأتي مرارا حيث قال النظري ما يتضمنه النظر
الصحيح ولم يقل ما يوجبه اذ ليس ايجاب النظر العلم مذهبا وقال
في كيفية افادة النظر ان حصول العلم عقيب النظر بالعادة وانما ذهب
الى ذلك بناء على انه لا علاقة بوجه بين الحوادث المتعاقبة الا باجراء
العادة بخلق بعضها عقيب بعض كالاحراق بعد مماسة النار والري
عقيب شرب الماء فليس للمماسة والشرب مدخل في وجود

الاحراق والري بل الكل واقع بقدرة الله تعالى واختياره فله
ان يوجد المماسة بدون الاحراق وان يوجد الاحراق بدون المماسة
وكذا الحال في ساير الافعال واذا تكرر صدور الفعل منه وكان دايما
او اكثريا يقال انه فعله باجراء العادة واذا لم يتكرر او تكرر قليلا
فهو خارق للعادة ولا شك ان العلم بعد النظر ممكن حادث محتاج
الى المؤثر ولا مؤثر الا الله تعالى فهو فعله الصادر بلا وجوب منه ولا عليه
وهو دايم او اكثري فيكون عاديا انتهى كلامه اقول وبالجملة لم يذهب
الى الايجاب العقلي بين النظر والعلم سوى الامام الرازي وقد نفوه
باشد انكار بل كلما وقع لفظ الايجاب في مذهب اهل الحق قيدوه
بالعادي والعلم اى الصفة المذكورة في التعريف بالنسبة الى التميز
كالنظر بالنسبة الى النتيجة فاندفع به قوله ولا شبهة ان العلم مما يوجب
انكشاف المعلوم ايجابا حقيقيا عند الكل وكذا قوله اذ ليس العلم
الا حالة انكشافية وذلك لان العلم على هذا التعريف ما يوجب
الحالة الانكشافية لا نفسها نعم يصح هذا على نقض التعريف وعدم تجويز
حصول العلم من حيث هو بدون الانكشاف على تقدير التسليم انما هو
لاجراء العادة الله بخلق الانكشاف عنده لا لانه هو هو وقوله ان
من قال باستناد الكل اليه تعالى ابتداء انما يقول باستناد الممكنات
الموجودة دون غيرها من الامور الخ محل تامل اذ سيأتي ان الامكان
ممكن لا واجب لكذا ولا ممتنع لكذا وان امكان الامكان نفسه
لئلا يلزم التسلسل ومن المقرر ان كل ممكن محتاج الى المؤثر وقد سمعت
ان لا مؤثر الا الله تعالى وقوله ولا شك ان التميز بالمعنى المذكور ليس من

ما لا كان التميز بمعناه الموضوع له ... [illegible]

الممكنات محل تأمل ايضا اذا اراد بالمعنى المذكور ليس من الممكنات
محل تأمل ايضا اذا اراد بالمعنى المذكور ما توهمه من الانكشاف والانقناع
وهو عين العلم عنده حيث قال وليس العلم الا الحالة الانكشافية فيه فيدفع
بما نقلنا آنفا من انه لا شك ان العلم بعد النظر ممكن حادث محتاج
الى المؤثر ولا مؤثر الا الله تعالى تأمل السادس انه حمل النقيض على النقيض
التميز وعلل دخول التصور في التعريف بانه لا نقيض له فدل ذلك على
انه لاحظ في ذلك التعليل ان التصور لا نقيض له فلا نقيض له لتميزه
لان هذا فرع لذلك ويرد عليه ان هذا الدليل يدل على ان لا يكون لتميز
الشك نقيض لكون ادراكهما تصورا فكما ان التصور خال عن النقيض
فكذا التميز اقول ان هذا شبهة اورده جميع المحشين واوردها اكثر
الملخصين وسنسمع الجواب عنه السابع انه ثبت للشك ايجاب التميز
الذي له نقيض فاما ان يراد بذلك التميز صورة الوقوع واللاوقوع
اللذين لا بد ان يتصور المتردد فانهما صورة تصورية فليس لها نقيض
واما ان يراد صورة النسبة الحكمية المتصورة بين بين فلا نقيض لها
ايضا لكونها صورة تصورية او صورة الايقاع واللاايقاع فانها لا يحصل
في الشك فانا اذا راجعنا الى وجداننا علمنا ان الحاصل عند التردد
صورة الوقوع واللاوقوع اذ هما الملحوظان ح دون صورة الايقاع
واللاايقاع فانهما مما لا يخطر بالبال فكيف يتصور حصول صورتهما
ولو سلم ذلك فلا شبهة ان صورتهما في تلك الصورة صورة
تصورية للايقاع واللاايقاع فلا يكون للتميز المذكور ايضا نقيض
وما نقل عنه في هذا المواضع ان النسبة من حيث هي هي تصور ولا نقيض

نقيض لها من هذه الحيثية لكن يتعلق بها الاثبات والنفي وكل واحد منهما
نقيض للاخر فهي من حيث يتعلق الاثبات تناقضها من حيث يتعلق
بها النفي ولا شك ان النسبة الايجابية لا تخلو عن ملاحظة احدهما اما معينا
او غير معين فان الشاك يلاحظ معها كل واحد منهما على سبيل التجويز
فكانه قيل وله باعتبار ما يتعلق به نقيض فمنظور فيه لانه ان اراد ان الشاك
يلاحظ الايقاع والانتزاع بمعنى الادراك الايقاعي والانتزاعي فلا نسلم ذلك
والوجدان يكذبه ولو سلم ذلك فليس الادراك والمدرك من حيث انه
مدرك بذلك الادراك الا تصورا ومتصورا فلا نقيض لهما وان اراد
انه يلاحظ الايقاع والانتزاع بمعنى الوقوع واللاوقوع فان اريد
بهذا الملاحظة الادراك التصديقي فبطلانه اوضح وان اراد الادراك
التصوري فلا نقيض له هذا ان اريد بالتميز الشك الصورة واما
ان اريد معنى الانكشاف والملاحظة فلا شبهة في ان الانكشاف
لا يخلو عن العلم بالمعنى الاعم اما في ضمن التصور او التصديق والثاني معلوم
الانتفاء ههنا فتعين الاول ولا شبهة في ان الانكشاف والملاحظة
التصوريتين مما لا نقيض له وايضا الانكشاف والملاحظة التصوريتين
ليس مما يوجبهما الشك والوهم وليس لهما مدخل فيهما بل الانكشاف
والملاحظة المذكورتين مما لهما مدخل في الشك والوهم وايضا قال
فيما سبق ان تعريف العلم بالصورة الحاصلة عند العقل يتناول الشك
والوهم ولا شك ان الصورة الشكية والوهمية ليست صورة تصديقية
فيكون صورة تصورية فلا وجه لاخراجها عن تعريف العلم المختار مع جعل
التصورات داخلة فيه والقول بان المراد بجميع التصورات الذي ليس

وتيمنه نقيض وهو غير التصور الذي هو الشك والوهم ليس بشيء لان الدليل
الذي استدل به على ان ليس التصورات نقيض يدل على ان التصورات
كلها ليس لها نقيض فلا وجه لاستثناء الشك والوهم عنه اقول ان ما نقله
عن الشارح يدل على ان مراده النسبة لكن لا من حيث هي بل باعتبار
ملاحظة كل من الاثبات والنفي وتجويزه معها كيف ولا شك ولا تردد
في نفس النسبة بل في انها واقعة او ليست بواقعة كما صرح به قدس سره
بقوله اي ترددنا بين اثبات تلك النسبة ونفيها فكانه قيل النسبة
وان لم يكن لها باعتبار ذاتها مجردة عن تجويز النفي والاثبات معها
نقيض لكن باعتبار ما يتعلق بها نقيض وذلك كاف ونظيره قال الشارح
ههنا قولنا حيوان ناطق وحيوان ليس بناطق على التقييد لا يتنافيان
الا بملاحظة وقوع تلك النسبة ايجابا وارتفاعها سلبا ومثل هذا
كثير ولا ورود للنظر المذكور على هذا المنقول كما لا يخفى على المصنف
وقوله وايضا ان الانكشاف والملاحظة التصور ليس مما يوجبهما
الشك والوهم وليس لهما مدخل فيهما بل الامر بالعكس مما لا محصل
له اذ لكل ادراك انكشاف يناسبه ان قويا فقوي وان ضعيفا فضعيف
وقوله وايضا قال فيما سبق ان تعريف العلم بالصورة الحاصلة يتناول
الشك والوهم ولا شك ان الصورة الشكية والوهمية ليست صورة
تصديقية فتكون صورة تصورية فلا وجه لاخراجها عن حد العلم المختار
مع جعل التصورات داخلا فيه ليس بشيء اذ كما سمعته سمعت هنالك
ايضا اطلاق العلم عليها مما يخالف استعمال اللغة والعرف والشرع
واشار الى ان المحذور في هذا التعريف تناوله لهما وللظن وغيرهما

مما ليس بعلم عندهم وبالجملة ليس شيء منها بعلم عندهم اصلا ولذلك قال
في التعريف المستفاد من التقسيم فقد خرج عن القسمة اعتقاد جازم
مطابق ثابت وقال قد تميز عن الظن بالجزم والشك والوهم خارجان
لعدم الجزم فيهما وكذا يخرجان عن التعريف بانه صفة يتجلى بها المذكور بناء
على ان المراد بالتجلي هو الانكشاف التام الذي يتجلى به العقدة كيف
وهما اشتهر ان العلم عندنا هو اليقين من التصديقات وما يحذو حذوه
من التصورات فلا وجه لادراجهما في التعريف بل لا بد من اخراجهما عنه ليطرد
وقوله مع جعل جميع التصورات داخلا فيه محل تامل ايضا وذلك انه اذا
حكم على بعض افراد الشيء بحكم ثم حكم على ذلك الشيء بما يخالف الحكم
الاول يراد بالشيء ح ما عدا ذلك البعض من المذكور ويجعل ذلك
بمنزلة الاستثناء على ما اشتهر عندهم من ان المذكور في حكم المستثنى
فالحكم على التصور بانه لا نقيض له حكم على ما عدا المذكور سابقا على انه
يجوز ان يكون في قوله والتصور لا نقيض له بعد النقيض للشك اشعار
بانه ليس بتصور ايضا عندهم كما انه ليس بعلم على ما اشار اليه في حواشي
شرح التجريد بقوله وكان الشك عندهم امر وراء التصور وسيأتي
تتمة لهذا المقام الثامن انه اما ان يراد بالتمييز التصديقي الايقاعي
والانتزاعي فيلزم ان يكون في التصديق وراء النفي والاثبات متناقضان
آخران هما الصفة الموجبة للنفي لان ثبوت النقيض للتمييز فرع ثبوت
التمييز لموجبه وهو بط وايضا يلزم ان لا يكون النفي والاثبات علما بل
ما يوجبهما وان منع بطلان الاول فيمنع بطلان الثاني متشبثا اذ الضرورة
قاضية بان المتحقق في مثل قولنا العالم حادث ليس الا العلم التصوري

فعلى هذا يكون هذا داخلا في الشبهة
ايضا وهذا كما ترى عندنا به بليه

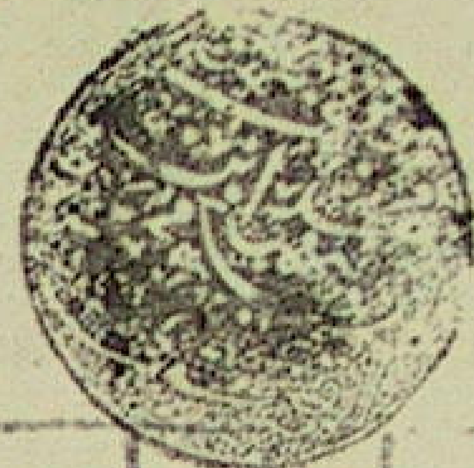
المتعلق بالطرفين والنسبة والاثبات فادام لم يكن الاثبات علما لزم انحصار العلم فيه في تلك التصورات والاشبه في ان تلك التصورين لا يوجب الاثبات واما ان يراد به الانكشاف والانفتاح كما يشعر به عبارته في هذا الكتاب فيلزم ايضا ثبوت تناقضين آخرين غير الاثبات والنفي اعني الانكشاف ونقيضه فالاولى ان يحمل النقيض على نقيض الصفة الا انه غير ظاهر من العبارة وان الشك والوهم يدخلان في التعريف اذ لا نقيض لهما او يحمل على نقيض المتعلق على المعنى ان المتعلق لا يحتمل نقيضه بالقياس الى المدرك كما ذكره فيما نقل عنه في حاشية شرح المختصر اقول ان هذين اللازمين مأخوذ ان من كلام الشارح في تلك الحاشية حيث قال وبالجملة يلزم ان يكون في التصديق منا قضان وراء الاثبات والنفي وهو ظاهر البطلان وقال ايضا ويلزم من ذلك ان لا يكون الاثبات والنفي علما بل ما يوجبهما وقال ايضا فالعلم بالانسان تلك الصورة بل صفة يوجبها يريد به انه وليس الامر كذلك اذ ليس العلم الا النفي والاثبات فرادّ منه الرد حيث قال في حاشية هذا المقام فيتوجه ما ذكرنا من انه ما ذكر ان التصور لا نقيض له فيكون التصور هو التميز لا صفة موجبة له فلا يكون علما وكذا الحال في التصديق وقال ايضا واما ان يراد ان المتعلق لا يحتمل نقيض الصفة وهو خلاف ظاهر العبارة وهو خلاف الشرح ايضا الا انه لا يلزم ذلك المحذور بل يكون العلم عبارة عن التصور والتصديق واراد بالمحذور عدم كون العلم الصورة في التصور والنفي والاثبات في التصديق فقد دل هذا ايضا

ايضا على مراده الرد حيث عده محذورا بعد قوله فيتوجه الخ وهو ذكر انك تسع انه حكم بان العلم لا يحتمل متعلق تمييزه لنقيض التمييز الحاصل لا في الحال لجزمه ولا في المآل لاستناده الى موجب فان اريد بالموجب الموجب في الحال فالجهل المركب ايضا مستندا اليه وايضا الموجب في الحال كيف موجبا لعدم الاحتمال في المآل وان اريد الموجب في المآل فانما يفيد ذلك ان لو لزم ثبوت الموجب في المآل وليس كذلك فان البرهان الموجب للعلم لا يدوم في المستقبل بل ربما يزول لا يقال المراد الموجب في المآل ولا يلزم في الايجاب ان يتحقق في المآل اذ المراد بالموجب في المآل اعم من ان يكون ايجابه بطريق اجتماع الموجب مع الموجب كما اذا كان العلم مجتمعا مع تذكر البرهان او بطريق الاعداد التام كما اذا علم حدوث العالم ببرهانه فان البرهان يعد النفس اعدادا تاما لحصول العلم في المستقبل بحيث لا يحتاج بعد الحصول الا الى التوجه فلا يلزم في ذلك العلم الا تذكر البرهان ولذلك يصدق المسائل الهندسية مع الغفلة عن مباديها التي اكتسبنا منها اولا لانا نقول لا نم ان كل يقيني مكتسب ببرهانه يكون برهانه معدا تاما لحصوله في المستقبل كيف ولو كان كذلك لجاز لا يجري النسيان في العلوم اليقينية ولم يحتج فيها الى كسب جديد وهو يقتضي ان لا يجتمع مرتبة العقل بالفعل بالنسبة اليها مع ان المراتب كلها تعتبر بالقياس الى كل علم نظري سواء كان يقينيا اولا كما صرح به في حاشية شرح المطالع اقول المراد الموجب في الحال اي في حال حصوله العلم منه اذ معنى استفاد العلم الى الموجب

ان سبب حصوله لمحله هو الموجب من حس او بديهة او عادة او برهان
بحيث لو فقد الموجب فقد العلم المستند اليه فان الاحساس مثلا موجب
للادراك الحسي يعني الاحساس هذا واعلم انه لا يلزم بد في العلم من المعتبر
عندهم من الجزم والاستناد الى موجب هو السبب لا الى ما يشبه الموجب
وهو الذي يسمى شبهة ومن المطابقة للواقع وبالجملة لا بد فيه من قوة
التميز وقوة الموجب والجهل المركب يشارك العلم في الجزم ولذلك لا يحتمل
النقيض في الحال ويشاركه في الموجب ايضا لكن لا موجبا حقيقة بل ظاهرا
لكونه في الواقع شبهة تشبه الموجب وليس به كما اشار اليه الشارح رح
في حواشي شرح المختصر بقوله فان اعتقاد الشيء عن تقليد او شبهة
صواب او خطاء لا تمتنع ان يزول بتقليد آخر او اطلاع على الواقع
او فساد الشبهة على ان التميز فيه ضعيف كما اشار اليه في هذا الكتاب
بقوله والاحتمال اما هو ان يكون متعلق التميز محتملا لان يحكم فيه المميز
بنقيضه في الحال كما في الظن او في المآل كما في جهل المركب والتقليد و
منشأه ضعف ذلك التميز اما لعدم الجزم او بعدم المطابقة او لعدم
الاستناد الى موجب فهذا اشارة الى ان التميز في الجهل المركب وان
كان مستندا الى موجب ضعيف لعدم المطابقة وقول هذا القائل فان
البرهان الموجب للعلم لا يدوم في المستقبل بل ربما يزول قول المحقق
به بل قال كثير من العلماء واظن انه وقع في شرح المقاصد في نفي
الثابت في قوله اعتقاد جازم ثابت مطابق ورد دفيه فليراجع اليه
العاشر انه حكم ههنا بان التعريف المذكور ههنا غير خال عن الخلل
فان الشك خارج عنه وصرح في حاشية شرح القصد بان الشك من قبيل

قبيل التصور وقال في حاشية شرح التجريد وكان الشك عندهم امرا
وراء التصور فما ذكر ههنا يدل على اختياره ان الشك خارج عن
نوعي التصور والتصديق وعلى انه كذلك على مذهب ارباب
التعريف لظهور انه بصدد تحقيق التعريف على مذهبهم ايضا
ولذلك قال ايجابا عاديا وما ذكره في الحاشية الثانية يدل على
ان التردد في انه من قبيل التصور عندهم والجواب عنه ان المراد بما ذكره
في الحاشية الاولى ان العلم الحاصل في صورة الشك من قبيل التصور
وهذا لا ينافي ان لا يكون نفس الشك من قبيل التصور والعلوم وما
ذكره في الشرح مبني على ما اختاره لا على مذهب ارباب التعريف
وكونه بصدد تطبيق التعريف على مذهبهم مطلقا ممنوع وتفسير الايجاب
بالعادي لانهم ارادوا بالايجاب ذلك المقيد على زعمه فكأنه قال الخ
ارادوا بالايجاب ذلك المقيد اقول لا دلالة في كون الشك
خارجا عن تعريف العلم ان يكون خارجا عن كونه تصورا فان التصديقات
الغير اليقينية خارجة عن تعريف العلم وليست بخارجة عن التصديق
غاية انه ليس كل تصور وتصديق بعلم عندهم بل البعض من كل
منهما والانصاف ان مراده تخصيص الشك ههنا بل الوهم والظن وساير
التصديقات الغير اليقينية خارجة عن نوعي التصور والتصديق على هذا
التقدير لكونها خارجة عن العلم وهو ظاهر بل منشأ هذا التوهم
قول الشارح رح فخرج الشك والوهم لكون متعلق التميز فيهما محتملا
للنقيض وقوله بعد ذلك والتصور لا نقيض له وقد عرفت انه اذا حكم
على بعض افراد شيء ثم حكم على شيء بلا يخالف الحكم الاول يراد

على انه لو كان المتبادر منه خروج الشك عن التصور
وخروجه عن العلم كان الامر سهلا ولكنا ان كان
منشأه احتمال متعلق التميز
للنقيض والا ينتقض بالتصور
نقول انه لا دلالة
عليه ايضا
منه



بالشيء في ما عدا الافراد المذكورة سابقا لكون المذكور في حكم المستثنى
فلا دلالة فيما ذكر في هذا الكتاب على ان الشك خارج عن التصور بل يحتمله
كعبارة حاشية شرح التجريد وهو قوله فكان الشك عندهم امورا وراء التصور
ولا تصرح في حاشية شرح المختصر على كون الشك من قبيل التصور
على اصطلاحهم فانه قال المشهور في هذا المقام ان يجعل المقسم الاعتقاد
المرادف للتصديق والحكم ويعد الشك والوهم من اقسامه وليس
بصحيح اذ لا اعتقاد ولا حكم فيهما اما الشك فكذا واما الوهم
فكذا ولا دلالة فيه صريحا على كونه تصورا واما ما صرح به في الفرق
بين النسبة الحكمية والحكم فانما هو على اصطلاح المعقولين لا على
اصطلاحهم فالعبارات المذكورة فيها متفاوتة غير متناهية
هذا وارادوا بقولهم الشك من قبيل التصور ان العلم الحاصل
في صورة الشك من قبيل التصور لا ان نفس الشك
منهم كما يقال المركبات التقييدية والانشائية
من قبيل التصورات ويراد به
ادراكاتها تدبر

تمت

٢

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı: Süleymaniye
Yeni Kayıt No.: 1049/11
Eski Kayıt No.:
Tasnif No.: 297.3 (05)=927